



مجلس النواب.. (أرشيف)

دولة القانون تريد مساءلة للحكومة والبرلمان في الوقت نفسه

الكتل تكلف لجنة قانونية لاستجواب المالكي

بغداد / المدى

كشف نواب بارزون عن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني، أمس الاثنين، عن تشكيل لجنة قانونية لتجهيز الملفات التي من المقرر ان تطرح خلال عملية استجواب رئيس الحكومة، مؤكداً وجود النصاب اللازم لإقالة نوري المالكي برلماناً رغم امتناع الرئيس جلال طالباني عن توقيع سحب الثقة.

بدورها قالت كتلة رئيس الحكومة انها ستد على ذلك بتقديم ملفات تتعلق بقيادة اجتماعات اربيل والنجف تحت قبة البرلمان، بمن فيهم رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، وأشارت الى انها ستترفع شعار "الحكومة والبرلمان يستجوبان معا".

واكد النواب ان طريقة تعيين قادة الأجهزة الامنية والتدخل في عمل السلطة القضائية والتنصل من وضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء وملف حقوق الانسان، ستكون ابرز ملفات استجواب المالكي، ولغثوا الى ان خرق الاخير للالتزامات افقد حكومته صفة الشراكة، وان الكتل المعارضة لن تقبل ان تكون شاهد زور على ذلك. وكانت قادة القائمة العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري قدقوا اجتماعاً أمس الأول، لمناقشة امتناع رئيس

الجمهورية توقيع طلب سحب الثقة عن المالكي بحجة عدم اكتمال النصاب. وقرر الاجتماع اللجوء الى سحب الثقة عن رئيس الحكومة من خلال استجوابه برلماناً.

ونكرت ميسون الدملوجي، المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية، ان "القوى المطالبة باستبدال المالكي وسحب الثقة عنه اتفقت على استجوابه برلماناً".

واضافت الدملوجي في حديث لـ "المدى" ان "كتلة الاحرار والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية اتفقوا على تشكيل لجنة قانونية لاعداد ملفات استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي بعدة قضايا"،

واشارت الدملوجي الى ان "اللجنة المختصة بإعداد ملفات الاستجواب هي بعضوية امير الكنتاني ومشرق ناجي عن كتلة الاحرار ومحسن السعدون وخالد شواني عن التحالف الكردستاني وحيدر الملا وسليم الجبوري عن القائمة العراقية".

اما مؤيد الطيب، المتحدث باسم كتلة

التحالف الكردستاني، فقال لـ "المدى"، "كتحالف كردستاني لدينا ملفات وطنية وأخرى خاصة بالإقليم سيتم طرحها في جلسة استجواب رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان".

واضاف "اللجنة التي تم تشكيلها لإعداد ملفات الاستجواب ستأخذ بنظر الاعتبار جميع الخروقات التي رصدتها القوى خلال الأعمار الماضية في عمل الحكومة".

ويوضح الطيب بالقول إن "علاقة الإقليم بالمرکز والتنصل عن الانفاقيات ستكون على طاولة الاستجواب بكل تأكيد"، ويضيف "ستطرح قضايا الإقليم بالإضافة إلى القضايا الوطنية المتعلقة بالشرطة في إدارة البلاد وخروقات الدستور وغيرها".

ويؤكد أن "طرح ملفات مثل المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها وغيرها لن يترك عمل الاستجواب وسنحرص مع حلفائنا للظهور بمظهر الفريق الواحد والمتمسك للوصول الى غايتنا وهي إقالة رئيس الحكومة".

ويلفت الطيب الى ان "اتفاقية أربيل لم تكن ورقة خاصة بالأكراد فقط بل كانت وثيقة إصلاح وطنية تضمنت إصلاح السلطات ورسم شكل ادارة الدولة بالإضافة الى تضمينها اتفاقاً لإقرار ١٦ مشروع قانون لا تخص اقليم كردستان لوحده كقانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية والقوازن في مؤسسات الدولة"، ويتابع "سحاسب

العراقية الحرة ومجلس نينوى يسعيان

لاستجواب أثيل النجيفي

بغداد / المدى

كشفت الكتلة العراقية الحرة، أمس الاثنين، عن توجهات داخل البرلمان ومجلس نينوى لاستجواب المحافظ أثيل النجيفي، عازية السبب إلى إصدار القرارات وعقد الصفقات بشكل "فردى".

وقالت النابتة عن الكتلة العراقية الحرة أمينة سعدي في بيان صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، "هناك خلافات بين محافظ نينوى أثيل النجيفي وأعضاء مجلس المحافظة على خلفية عدم التزامه بالدستور والمادة ٢١ من قانون مجالس المحافظات وتصرفه الفردي بإصدار القرارات وعقده صفقات مع بعض الجهات بمخالفة آراء وتوجهات أعضاء المجلس".

وأضافت سعدي "وردت شكاوى عديدة من أعضاء مجلس نينوى بشأن عدم احترام آرائهم وتعامل النجيفي معهم بفوقية واستعلاء وعدم حضورهم جلسات مناقشة العديد من المشاكل المصيرية"، من دون أن يوضح البيان إذا لم تكن تتم دعوتهم أو منعهم من حضور المناقشة.

وأكدت سعدي أنه "تم التشاور بين أعضاء مجلس النواب وبعض اللجان النيابية مع مجلس المحافظة بشأن استجواب النجيفي في مجلس النواب أو البدء بجمع توقعات نيابية لتسليمها إلى مجلس الوزراء وفقاً للنظام الداخلي لغرض إقالته من منصبه". وكان نائب رئيس مجلس محافظة نينوى دلدان الزبياري قد اتهم، في ٥ حزيران الحالي، محافظ نينوى أثيل النجيفي بالسعي لـ "سكات" معارضيه وطرح مواقف وفرض إجراءات لا يخوله بها الرأي العام المحلي أو طبعية منصبه وصلاحياته، كاشفاً عن وجود محاولات لإقحام المحافظة في مواقف متقاطعة مع طبيعتها.

فيما اتهم محافظ نينوى أثيل النجيفي، في ٦ حزيران الحالي، أطرافاً في مجلس المحافظة بنقل

تنتائيل

عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

نصيحة الى أهل بغداد

نصيحة مجانية تماماً، لا غاية مادية أو معنوية من وراءها، إلى كل بغدادية وبغدادية والى كل زوار العاصمة هذه الأيام، طفلاً أو شاباً أو كهلاً، عاملاً أو موظفاً أو فلاحاً أو اختصاصياً مثلي، بالأيصقوا ما قاله حتى الآن وما سيقوله منذ الآن المسؤولون الحكوميون، عسكريين ومدنيين، بشأن الإجراءات المتخذة عشية زيارة الأمام موسى الكاظم الوشيكة وأثناءها.

إنها نصيحة من مجرب، وأمي المجزبة والحكيمة كما كل الأمهات العراقيات كانت دائماً تلخ في نصحي بأن أسأل الحزب أكثر مما أركن إلى الحكيم.

لا تصدقوا هذا السيل العارم من التصريحات لهذا الحشد الكبير من مسؤولي عمليات بغداد ومحافظة بغداد وأمانة بغداد وغيرهم بان مؤسساتهم ودوائهم وضعت أحسن الخطط واتخذت أفضل الإجراءات لتسهيل أداء طقس الزيارة وضمان أمن الزائرين من دون التأثير على سير الحياة العامة في العاصمة والمناطق الأخرى التي سيتقاطر منها الزائرون.

في العام الماضي، وكنت قد عدت إلى الوطن قبل بضعة أشهر من المناسبة نفسها، وقعت ضحية لتصريحات مماثلة للمسؤولين أنفسهم، أو على الأرجح ضحية لبلابها، فقد تعلمت من الإنكليز أن أصدق كل شيء، وصدقت بالفعل تصريحات المسؤولين في عمليات بغداد بان كل شيء عال العال ونمام التمام، فاخترت يوماً سبق يوم الزيارة بأريمية أيام لأصدق شارع الرشيد وشارع المنثني.. كانت تجربة حافلة بمعاناة شاقة، إذ وجدت نفسي محشوراً عند نقطة تفتيش مختنقة بالمسيارات حتى إذا تجاوزتها بعد نصف ساعة أو يزيد انحشرت مرة أخرى في شارع لا تستطيع فيه السيارات أن تتقدم متراً إلى الأمام ولا أن ترجع متراً إلى الوراء، وزاد من ذلك إن قوات عمليات بغداد أغلقت جسور الأئمة والعطفية - الأعظمية والصرافية مرة واحدة ما اضطرني وكثيرين غيري إلى المشي من ساحة عنتر إلى شارع ١٤ رمضان مشياً على الأقدام في ظهيرة يوم كافر الحرارة.

لن ألدغ من الجحر نفسه هذا العام.. لن أكون شبه الإنكليزي فأصدق ما قاله خلال الأيام الماضية وما سيقوله خلال الأيام المقبلة ضباط الرتب العالية في عمليات بغداد وموظفو المناصب السامية في محافظة بغداد وأمانة بغداد.. قررت هذه المرة أن أزم البيت ولا أخرج حتى إلى "راس الدريوة"، أو أن أسافر إلى خارج العاصمة التي سيظل قلبي مع بعض أهلها الذين سيعانون بسبب سوء تدبير المؤسسات المشار إليها أعلاه، وبخاصة عمليات بغداد التي من الواضح أنها تلجأ دائماً إلى ما تعتبره أسهل الحلول. وأسهل الحلول في مناسبة زيارة الإمام موسى الكاظم وكالقمة العربية وكالتظاهرات التي حدثت في العام الماضي، هو إغلاق الطرق والجسور في مدينة محتشدة لا تتحمل أن يخلق فيها نصف شارع أو نصف جسر.

أها العبادة.. لا تدعوا من الجحر نفسه مرتين.. لئلوما بيوتكم وأهجروا العاصمة إلى المدن الأخرى، وانتظروا أن يأتي القطع الطريق على الذين يتهمونهم وانسيابية حركتهم وغيرهم استمرار حياتهم بوتيرتها الطبيعية... خطة لا تركز إلى أسهل الحلول.

دعا أتباعه إلى عدم الإصغاء لـ "أبواق السلطة"

الصدر: هدفنا تغيير المالكي لا الحكومة

بغداد / المدى

افاد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الاثنين، بأنه وقع مع شركائه السياسيين الذين اجتمعوا في أربيل والنجف على تغيير رئيس الوزراء فحسب وليس الحكومة وعلى أن يكون المرشح من التحالف الوطني، معتبراً أن ذلك يقطع الطريق على الذين يتهمونه بتهديم التحالف الوطني الشيعي.

وقال الصدر في بيان صدر عنه أمس وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه "من أجل شعب العراق المظلوم ومن أجل أن ندخل السرور والطمانينة على كل قلب عراقي غيور على أرضه ووطنه وحكومته وقعت أنا وشركائي السياسيون من الذين اجتمعوا في أربيل والنجف الأشرف على أن يكون المرشح من قبل التحالف الوطني أولاً".

وقعنا على أن نغير رئيس الوزراء فقط دون باقي الحكومة".

واعتبر الصدر أن "توقيعه وشركائه قطع دابر كل من يدعي أننا نريد تهديم التحالف الوطني، وأن لنا أجندات خارجية"، داعياً "العراقيين إلى أن لا يكونوا سماعين لأصوات السلطة وأبواقها".

وأكد الصدر أنه "مع الشعب ولن يجيد عنه، وإن كان في خطوة أخطوها ضرر عليه فلن أسير عليها ولكن لا أريد هيمنة أحد عليكم بعدما عانيتم"، بحسب تعبيره.

وفي بيان آخر قال مقتدى الصدر، أن موقفه الداعم لسحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي مشابه لموقف الأئمة "المعصومين" حينما رفضوا الظلم، داعياً الشيعية الذين يتهمونه بشق الصف الشيعي إلى الانتظار

بالمسئلة.

وجاء رد الصدر على اتهام أطلقه القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري ضده في ٦ حزيران الحالي، واعتبر فيه ان الصدر يعمل على "شق الصف الشيعي" وإضعاف التحالف الوطني من خلال إصراره على سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، وفي حين اعتبر هذا الإصرار "اصطفاً" مع بعض الأطراف التي تنفذ أجندات إقليمية، دعاه إلى إعادة النظر بموقفه.

وفي توقيع له طالب السيد مقتدى الصدر، أتباعه بجمع صفوفهم لإثبات أنهم الكتلة الأكبر في التحالف الوطني. منتقداً بقسوة أفراد تنظيم "المرابطون" المشكل من قبل مجموعة من العناصر التي ادعت أنها انشقت عن تياره قبل بضعة أيام.

وكانت جماعة تطلق على نفسها اسم "المرابطون" أعلنت عن انشقاقها عن التيار الصدري بهدف "تصحیح مسیره" التيار، وهددت في بيان تعريفي بنفسها أصدرته في (٣ حزيران ٢٠١٢) كلا من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إبياد علاوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، وقالت إنها "ستأثر" منهم.

واتفقت الكتل السياسية المعارضة لرئيس الحكومة المجتمعة التي اجتمعت في أربيل، أمس الأحد (١٠ حزيران الحالي)، على مواصلة تعبئة القوى النيابية لمواجهة "ظاهرة التحكم والإنفراد" بإدارة الحكومة، فيما قررت توجيه رسالة توضيحية إلى رئيس الجمهورية يجري التأكيد فيها على صحة توقيع النواب وكفاية العدد المطلوب دستوريا لسحب الثقة.



الصدر



المالكي